الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات

خديجة بوريب(*)

جامعة جيجل ـ الجزائر.

مقدمة

أدت الحركيات المعقّدة في منطقة الساحل الأفريقي، إضافة إلى الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه المنطقة العربية، والتغيّرات في القضايا والأجندات العالمية، كمنطلق استراتيجي، إلى إعادة صياغة ديناميكية منطق التفاعلات، ونمط الإدراكات، وطبيعة الاستراتيجيات، في إطار إدارة توجّهات فاعلية السياسات الخارجية للفواعل من خلال دبلوماسياتها الأمنية.

فبعد نهاية الحرب الباردة، شهدت القارة السمراء ـ أفريقيا جنوب الصحراء ـ تصاعداً غير معهود للعنف الداخلي في أنماط وأشكال متمايزة (إبادات جماعية، مجازر، أزمات، توترات وحروب عصابات ... إلخ) استقطبت اهتمام المفكّرين والباحثين الأكاديميين، وخاصة أنها أصبحت تشكّل تهديداً فعلياً على مستويين:

أولاً على المستوى الدولاتي، باعتبارها عاملاً حاسماً في قلب موازين القوى السياسية الداخلية، وتجريد الدولة الوستفالية من وظائفها وسلطاتها الشرعية، حتى أصبحت تعرف بدول الفوضى الهوبزية أو ما يشار إليه بالدول المنهارة. ونجد من المفكّرين الرائدين في تفسير وتحليل هذه الإشكاليات التالية أسماؤهم: Richard Cornwell, William Reno, Jean Françcois Bayart, Daloz Pascal, Rosberg Robert, William Jean Claud, Jeorge Natalaja Nzongola.

وثانياً على المستوى الخارجي، نتيجة امتداد النزاع إلى الدول المجاورة، الأمر الذي دفع العديدين إلى الحديث عن أقلمة النزاع ودولنته، كحالة القرن الأفريقي بعد انهيار نظام سياد بري، والبحيرات الكبرى بعد انهيار نظام موبوتو سيسي سيكو، واغتيال هابيا ريمانا، وحتى غرب أفريقيا على أثر الحرب الأهلية في سيراليون وليبيريا، والانقلابات الأمنية في دلتا النيجر، والأزمات في منطقة الساحل الأفريقي.

(*) البريد الإلكتروني: bourib_khadidja@yahoo.com.

وقد تمحورت التساؤلات الأساسية حول المحدّدات السياقية والمضامينية لظاهرة أزمة الدولة في أفريقيا بصفة عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة، فهناك من رأى في العامل الإثني ـ الهوياتي والتقسيم التعسفي للحدود الأفريقية من دون مراعاة الفسيفساء المجتمعية متغيّراً رئيسياً، مثل دراسات توال فرانسوا (Tual François)، وهناك من أرجعها إلى الطبيعة القيادية والاستراتيجيات المتبنّاة في ظلّ أنظمة زبائنية وباتريمونيالية ـ نيوباترمونيالية مبنية على منطق شخصنة الشيء العام لخدمة المصلحة الخاصة. وهذه العلاقة التي تدعمها الطبيعة العمودية للمؤسسات والهياكل الدولاتية المترسّخة حتى داخل البنى التربوية والأسرية، نجدها في دراسات رينيه لومارشون وصمويل إيزينستاد (René Lemarchand, Samuel Naoh Esenstadt).

أما الفريق الآخر، فقد رأى أن البعد الاقتصادي، وخاصة في ظلّ تنامي التفاعلات العابرة للقومية، وتصاعد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، يقيّد مسار التنمية وبناء الدولة، وحتى مسارات السلام، في أفريقيا السوداء. فهناك من ركّز على برامج التصحيح الهيكلي، باعتبارها أحدثت خللا فعلياً على مستوى المعطيات الاقتصادية الكلية والجزئية، كما أنها خلقت شرخاً في مفهوم المواطن الأفريقي للرفاهية والخدمة الاجتماعية.

وهناك من تبنّى اقتراب التبعية لتبرير العجز الدولاتي على احتواء الاستقطابات الداخلية. أما الفريق الآخر، فقد فضّل أن يبحث في ما يعرف حالياً باقتصاد الحرب وما يصاحبه من مظاهر، ليس كحافز للنزاع فقط، وإنما كمساعد على استمرار حالة اللاإستقرار داخل هذه الوحدات الدولية التي تعدّ بيئة آمنة لنشاطات، كالقرصنة البحرية والبترولية وتهريب الثروات الطبيعية (الذهب، الماس، الكولتان، الخشب ... إلخ) وتجارة الأسلحة، باعتبارها بعداً من أبعاد أزمة الدولة، وإحدى المآزق المطروحة في الأجندات الأمنية الدولاتية والدولية، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الإقليمية أو المنظمات الدولية، إلى درجة أن مسارات بناء السلام وإعادة الإعمار، وفي حالات خاصة قيام الدولة القومية، أصبحت مرهونة بطبيعة التفاعل مع هذه التحدّيات.

ولا يمكن استثناء الجزائر كدولة محورية ضمن هذه الحركيات في إطار دبلوماسيتها الأمنية، في ظلّ انتشار وتأثير مرونة التهديدات والمخاطر الآتية من منطقة الساحل الأفريقي، فبحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي تمثل نقطة ارتكاز تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، والبحر المتوسط وعمق القارة الأفريقية من ناحية ثانية. والإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المقال هي: كيف يمكن بناء دلالة إدراكية إيجابية للدبلوماسية الأمنية الجزائرية في نطاقها الإقليمي؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية لمصداقية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بناءً على المتغيّرات الراهنة الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي؟ وكيف يمكن بناء سياسات أمنية فعالة الأثر على المستوى العملي تكون قادرة على مواجهة التأثير السلبي والانتشار المرن للتهديدات والمخاطر باتجاه الجزائر؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية لدور الجزائر كطرف محوري وفاعل ديناميكي في إمكانية إيجاد إدارة فعالة وذات مصداقية للمعضلة الأمنية التي أنتجتها المتغيّرات الإقليمية الراهنة في منطقة الساحل الأفريقي؟

أولاً: الحراك الأزماتي في منطقة الساحل الأفريقي: مرونة التهديدات والمخاطر ـ طبيعة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي

١ ـ الأنظمة العسكرتارية والنيوباتريمونيالية، والنزعات الإثنية والانفصالية ودورها في فشل وانهيار الدولة في الساحل الأفريقي

في دراسة جين كلود ويليام (Jean Claude Williame) فضل عرض مفهوم الباتريمونيالية الفيبرية عبر ثلاث خصائص رئيسية[١]:

أ ـ **القوات الخاصة**: في تحليليه للسلطة الباتريمونيالية، منح فيبر اهتماماً خاصاً للهيكل والتنظيم العسكري، فالجيش من أهم الوسائل وأكثرها فعالية لبناء نفوذ القائد والحفاظ عليه.

ب ـ **شخصنة العلاقات السياسية، التوسع الإداري**: إن أهم خاصية مشتركة بين القادة الباتريمونياليين هو تجنيد المرتزقة، إذ يرى فيبر أن بعض الجيوش يكون موثوقاً بها إذا ضمّت فقط المغتربين عن أفراد المجتمع (Alienated Members)، أي ليس لديهم أية صلة بالمجتمع أو أي تواصل واقعي مع الرعايا. قد يلجأ القائد الباتريمونيالي إلى التجنيد من أوساط أتباعه (الإثنية نفسها أو المدينة نفسها) بالأصول نفسها، وتشكيل قوة مسلحة خاصة للحفاظ على وجوده في السلطة وممتلكاته الشخصية، وقهر المنافسين السياسيين، وغالباً ما يلجأ إلى الفئات الضعيفة في المناطق الريفية ليجعل منهم الأكثر تأهيلاً، حيث يحظون ببرامج وتدريبات خاصة، وهي صفة الجيوش الاحترافية[٢].

ج ـ **النزعات الإثنية والانفصالية في منطقة الساحل الأفريقي**: تعرف منطقة الساحل العديد من التوترات والاضطرابات، إضافة إلى التعدّد الإثني، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية، الأمر الذي يجعل الوضع متأزماً أكثر، وتعتبر كل من دارفور والتشاد وأزمة الطوارق من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الأفريقي. المشكلة في الساحل الأفريقي هي كيفية تحقيق الانسجام ما بين الجماعات الإثنية العديدة التي تتكون منها هذه المنطقة، ولا سيما أن لكل جماعة من هذه الجماعات ثقافتها ولغتها وديانتها الخاصة، وخاصة أنها تعيش تحت وطأة ظروف التخلّف والتهميش، الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية في غاية الصعوبة والتعقّد[٣]، حيث يعتبر البعدان الإثني والديني

(١) Jean-Claude Williame, *Patrimonialism and Political Change in the Congo* (New York: Stanford University Press, 1972), p. 5.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣) = Kalifa Keita, «Conflict and Conflict Resolution in the Sahel: The Tuareg Insurgency in Mali,»

محدّديْن أساسييْن في تفسير الأزمة في مالي بدليل وجود عوامل إثنية ساهمت بشكل كبير في تصعيد الأزمة إلى نزاع مسلح. فالأقليات ليسوا بالضرورة جماعات غير مسيطرة، ذلك أن هناك أقليات عديدة تحتكر السلطة، وتسيطر على الأوضاع الداخلية، ومع ذلك لا يشكّل هذا الوضع النموذج المسيطر على الواقع الأفريقي، أي ليس بالضرورة أن الأقلية العددية هي التي تسيطر وتحكم. فعادة ما كانت تخضع هذه الأقليات إلى التهميش والإقصاء من قبل الحكومة المالية منذ فترة زمنية طويلة. كما أن معظم مجتمعات الطوارق في أفريقيا عانت فترة طويلة التهميش، وفي غالب الأحيان الإقصاء وصعوبة الاندماج في الدولة، إذ يحرمون من البنى التحتية التعليمية والصحية، ويفتقدون أدنى متطلبات الحياة الكريمة. ونظراً إلى ضعف وفشل الدولة في تحقيق سياسات تنموية، وتحقيق وظائفها وحماية الإقليم والمواطنين، وتوفير المتطلبات الضرورية للحياة، وكذلك لطبيعة النظام السياسي الذي يعتبر تسلطياً، وبسبب إخفاق الدولة في السياسات التنموية والاقتصادية؛ كلّ ذلك أدى إلى ارتفاع نسبة الفساد والرشوة اللذين يعتبران من العوامل الداخلية. أضف إلى ذلك العوامل الخارجية التي تتمثل بالاستعمار الفرنسي بالدرجة الأولى، وباعتبار مالي مستعمرة فرنسية تقليدية لها. كما نرى أن للأزمة الليبية، وفرار المرتزقة إلى مالي، وتداعيات الحراك العربي واللااستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، خاصة أزمة كوت دي فوار والنيجر، كلها لها يد في تفجير الأزمة في مالي(٤).

ومن الواضح أن الأزمة السياسية والأمنية الراهنة في مالي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثورة الليبية، وما نتج منها من تهريب للسلاح الليبي إلى شمال مالي بعد مقتل القذافي، وأنها ما فتئت تأخذ أبعاداً تثير القلق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢ ـ أشكال الجريمة المنظّمة في منطقة الساحل الأفريقي: التجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدّرات، وانتشار الإرهاب

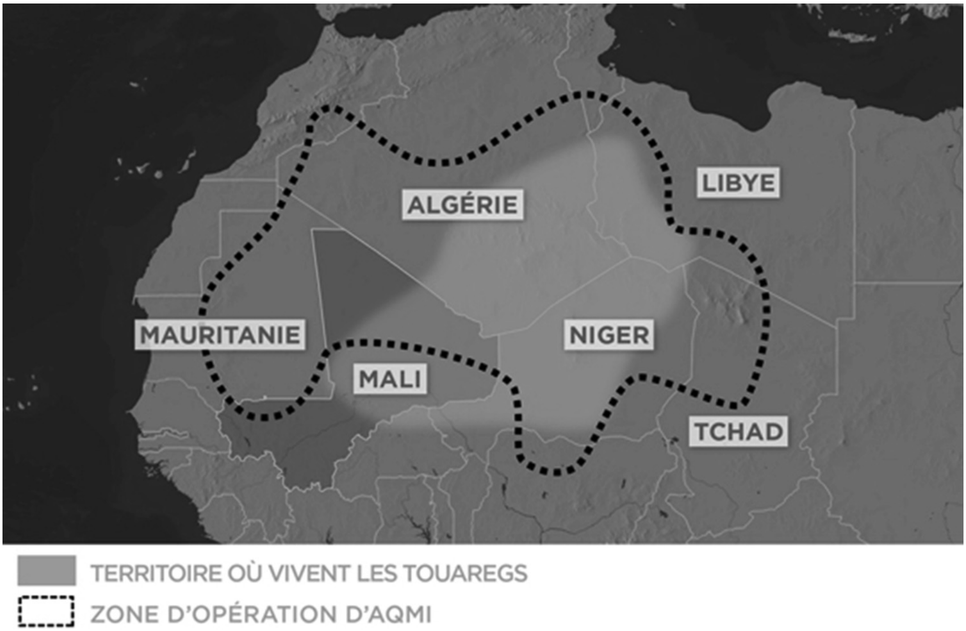
تعتبر التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا أمراً مبهماً، ولكنها تعتبر في الوقت نفسه عملاً ديناميكياً، إذ إن أفريقيا من أكثر الدول المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم، وهو ما أوضحه **تقرير مسح الأسلحة الصغيرة** الذي قدر حجم هذه التجارة بمليار دولار أمريكي، أي ما يعادل من ١٠ إلى ٢٠ بالمئة من حجم التجارة العالمية. لذا تعدّ هذه التجارة من أكبر العراقيل في مواجهة التنمية في الدول الأفريقية، وعلى كل المستويات(٥).

= Strategic Studies Institute (1 May 1998), p. 102, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf>.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Matt Schoeder and Guy Lamp, «The Illicit Arms Trade in Africe: A Global Enterprise,» *African Analyst*, Third Quarter (2006), p. 69, <http://www.fas.org/asmp/library/articles/SchroederLamb.pdf>.

الخريطة الرقم (١)
انتشار قبائل الطوارق في منطقة الساحل الأفريقي



المصدر: «Mali: La Rébellion touareg en cartes,» arte.tv (10 avril 2012), <http://www.arte.tv/fr/mali-la-rebellion-touareg-en-cartes/6578590,cmc=6576674.html>.

وقد كشفت **مجلة الأسلحة الصغيرة** سنة ٢٠٠٣ عن تقديرات بوجود أقل من ٣٠ مليون قطعة سلاح في أفريقيا جنوب الصحراء، ويبدو أن هذا العدد قليل نوعاً ما مقارنة بالرقم الذي تسجله كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقدّر بحوالى ٣٠٠ مليون قطعة، وأوروبا بما يقارب ٨٤ مليوناً. غير أن آثاره كانت وخيمة وأشد تأثيراً في الدول الأفريقية، حيث ساهم ذلك في زيادة اللااستقرار السياسي والنزاع المسلّح، بالإضافة إلى إعاقة التنمية الاقتصادية، وتمكين الجماعات الإجرامية، وتقويض المجتمعات. ولعل من أهم العوامل التي شجعت على تجارة الأسلحة في هذه المنطقة بالذات، هي:

ـ تراخي الرقابة على صادرات الأسلحة في البلدان المورّدة.

ـ الأعذار والتمويل المقدمَين من قبل الحلفاء دون الإقليميين، إذ سهّلت بوركينافاسو، على سبيل المثال، تسليم الأسلحة إلى ليبيريا، وذلك بالرغم من الحظر المفروض على هذه التجارة من طرف الأمم المتحدة، ومهرّبي الأسلحة عبر القوميين.

ـ قدرة المشترين على استخدام الأموال المختلسة، أو تبادل الممتلكات واحتساب قيمتها، باستخدام الماس أو الأخشاب أو الأسلحة.

يعدّ المتمرّدون وجماعات مسلحة أخرى مصدراً رئيسياً للأسلحة الصغيرة غير المشروعة في أفريقيا، فوفقاً لمحقّقي الأمم المتحدة تقوم المليشيات الصومالية المنظّمة ببيع وشراء الأسلحة من بعضها البعض في السوق السوداء أو السوق الرمادية التي يتجاوز فيها سماسرة الأسلحة التوجيهات الدولية والمبادئ أو التشريعات الدولية لتوريد الأسلحة إلى الحكومات والجماعات المسلحة، كما هو الحال في ليبيريا(٦).

أما إقليمياً، فتجدر الإشارة إلى أن الحكومات والجماعات المسلحة للدول المجاورة التي تعاني حروباً أهلية وإقليمية تعدّ مصدراً مهماً للسلاح، ففي عام ٢٠٠٠ أكد محققو الأمم المتحدة أنه قد تمّ نقل العديد من الأسلحة من الحكومات والجماعات المسلحة في السودان، علما أنها كانت تحت برنامج الحظر الأممي، غير أن هذا الإنتاج المحلي والإقليمي لا يعدّ ذا أهمية تذكر مقارنة بالإنتاج العالمي للأسلحة، الأمر الذي يجعل من البلدان الأفريقية تعتمد على مجموعة من الموّردين بشكل أساسي والسوق الدولية المزدهرة في تأمين حاجاتها، إذ تشير إحصاءات عام ٢٠٠٦ إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقط قد نقلت أكثر من ٨,٥ مليون دولار أمريكي من الأسلحة الصغيرة إلى البلدان الأفريقية(٧).

إن الأسلحة في أفريقيا لا تعرف الحدود، فالأسلحة تعمّم على جميع المستويات، سواء كانت فردية أو أسلحة بكميات كبيرة(٨). فقد أوضحت العديد من الدراسات أن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في أفريقيا يمكنه أن يتّخذ شكل الاتجار الصغير المعروف أيضاً باسم بـ «تجارة النمل» (The Ant-trade)، كما هو الحال في السودان والتشاد والنيجر ودول الساحل الأفريقي. وتعرف تجارة النمل بأنها: «عملية يتم فيها شراء الأسلحة بشكل قانوني في بلد واحد، ويعاد بيعها بطريقة غير مشروعة في بلدان أخرى عبر دفعات صغيرة، وأحياناً في وقت واحد، وذلك لكونها خفيفة، وصغيرة، وسهلة النقل، وذخائرها سهلة التهريب عبر الحدود»(٩). وتكون تجارة النمل أسهل، بسبب التفاوتات بين التشريعات الوطنية في البلدان المجاورة التي تنظّم شراء وحيازة الأسلحة النارية، وعادة ما تستفيد من هذه التجارة الدول ذات المراقبة الضعيفة(١٠).

تعتبر تجارة المخدرات إحدى أهم التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي، إذ تشهد المنطقة تطوراً وتوسعاً لهذه الظاهرة. وتعتبر تجارة الكوكايين وصمغ الحشيش في المغرب إحدى أهم تدفقات هذه التجارة غير المشروعة، إذ شهدت الفترة

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٧) Amado Philip de Andrés, «West Africa Under Attack: Drugs, Organized Crime and Terrorism as the New Threats to Global Security,» UNISCI Discussion Papers, no. 16 (January 2008), <http://revistas.ucm.es/index.php/unis/article/viewfile/unis0808130203a/27821>.

(٨) Schoeder and Lamp, «The Illicit Arms Trade in Africe: A Global Enterprise,» p. 72.

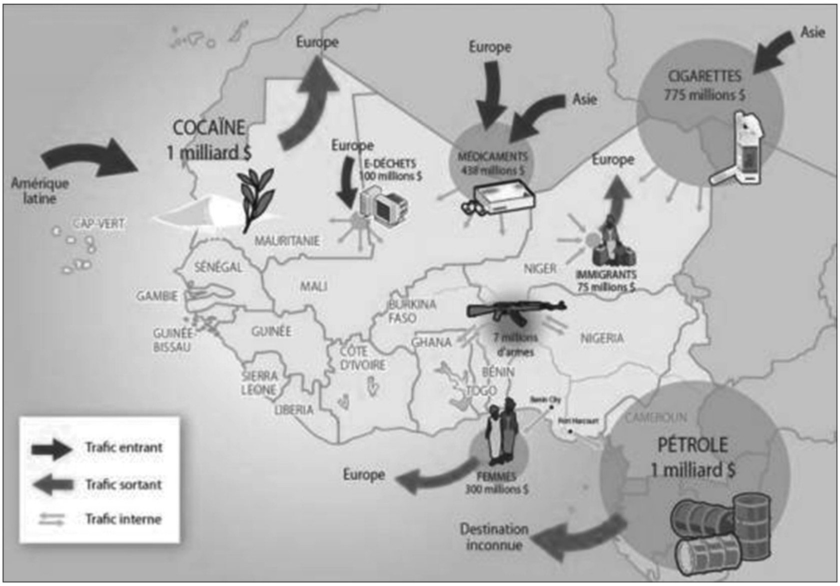
(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Jihan Seniora and Cédric Poitevin, «Managing Land Borders and the Trafficking of Small Arms and Light Weapons,» Les Rapports du Grip (Bruxelles) (3/2010), p. 12, <http://www.poa-iss.org/kit/2010-grip-report-en.pdf>.

الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ توسع تدفق الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا بسرعة، وعلى الرغم من أنها عرفت انكماشا بعد عام ٢٠٠٨، إلا أنها تبقى مهمة. وقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[١١] أن حوالى ١٤ بالمئة من الكوكايين يدخل إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، حيث يتم نقلها إما عن طريق الجو أو البر أو البحر. ولذلك، نجد أن مطارات باماكو، ونيامي، وواغودوغو هي من بين أهم مراكز الشحن الجوي إلى أوروبا، والتي يمر بعضها عبر الجزائر العاصمة. وهذه الطرق لا تزال نشطة، نظراً إلى ما أكدته المضبوطات خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في هذه المطارات[١٢].

الخريطة الرقم (٢)

طرق التهريب في منطقة الساحل الأفريقي



المصدر: Mohamed Saleck, «Sahel: Une géopolitique de l'invisible!,» Agora Vox (21 décembre 2010), <http://www.agoravox.fr/actualites/international/article/sahel-une-geopolitique-de-l-86235>.

لقد برزت موريتانيا في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨ كبلد عبور رئيسي للنقل الجوي والبري والبحري، نظراً إلى ضبط أكبر شحنتين: الشحنة **الأولى** ضبطت في مطار كواديبو في أيار/مايو ٢٠٠٧، حيث قدرت بـ ٣٦٠ كيلوغراماً، والشحنة **الثانية** ضبطت في مطار

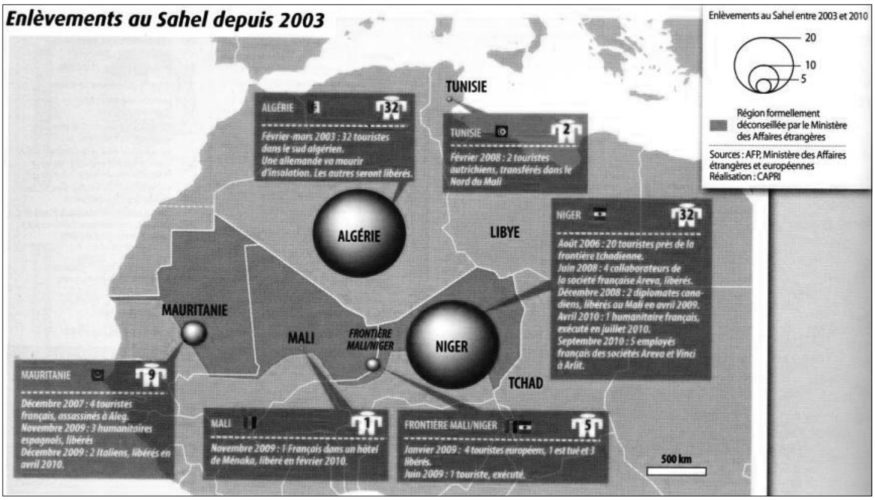
(١١) المصدر نفسه.

(١٢) ولفرام لاشر، «الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء،» مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط (بيروت) (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، ص ٧، <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49370>.

نواكشوط في آب/أغسطس من السنة نفسها وقدّرت بـ ٨٣٠ كليوغراماً، إلا أنه في عام ٢٠٠٨ سجل انخفاض معتبر لهذه التجارة. وقد تنوّعت طرق نقل هذه المادة عبر منطقة الساحل، إذ يتم نقلها من المراكز الساحلية في غينيا وموريتانيا برّاً إلى شمال مالي، ومنه إلى المغرب والجزائر وليبيا. وقد أشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي، رغم الأهمية الكبيرة التي اكتسبها الطريق البري في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وفي الوقت نفسه سجل انخفاض في المضبوطات على طول ساحل غرب أفريقيا(١٣).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تم اكتشاف حطام طائرة من نوع بوينغ ٧٢٧ كانت تحمل حوالى ١٠ أطنان من الكوكايين في منطقة تركانت في شمال مالي. وتبيّن أن هذه الطائرة قد أقلعت من أمريكا اللاتينية، وبالتحديد من فنزويلا، وقد تم تهريب الكوكايين في ما بعد برا عن طريق شبكة تضم رعايا فرنسيين، وإسبانيين، ومغاربة، وسنغاليين، وماليين. وقد ندّدت التحقيقات بالعلاقة الوطيدة القائمة بين عناصر القاعدة وعناصر أمن دولة مالي التي لها يد في النشاطات المرتبطة بتجارة المخدرات وخطف الرهائن.

الخريطة الرقم (٣)
الرهائن الأجانب المحتجزون في الساحل الأفريقي منذ الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠)

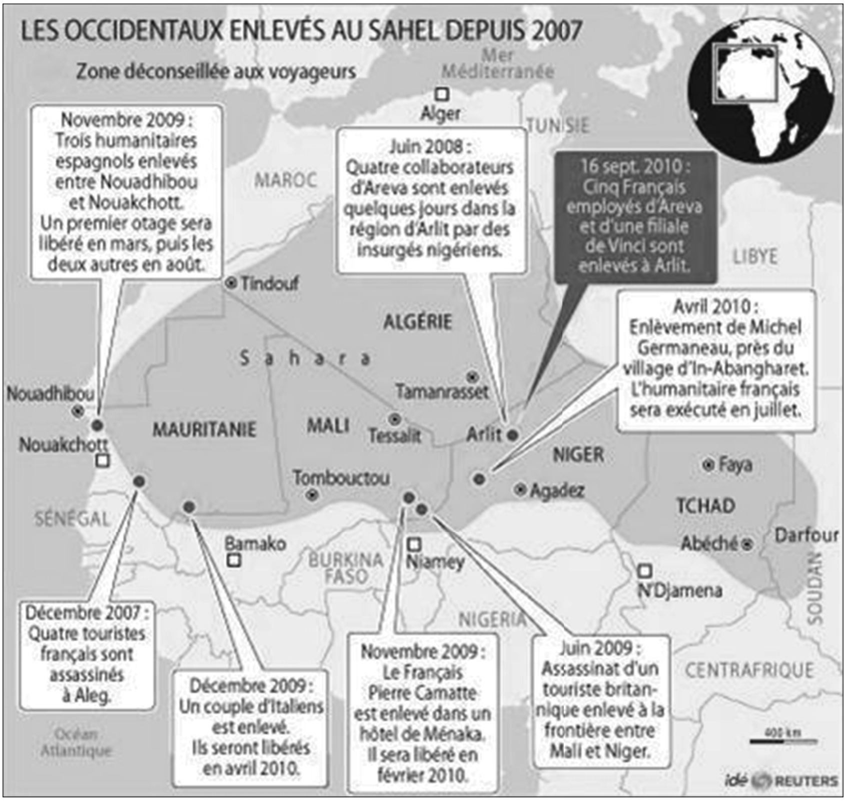


المصدر: Yonah Alexander, «Maghreb and Sahel Terrorism:Addressing the Rising Threat from al-Qaeda and Other Terrorists in North and West/Central Africa,» International Center for Terrorism Studies at the Potomac Institute for Policy Studies (January 2010), p. 2, <http://www.researchgate.net/publication/242697780_maghreb__sahel_terrorism_addressing_the_rising_threat_from_al-qaeda__other_terrorists_in_north__westcentral_africa>.

---

(١٣) Jermy Keenan, «Le Défi de la sécurité au Sahel: Perspectives en Algérie, au Maroc et en Libye,» IE Med (2011), p. 167, <http://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2011/keenan_fr.pdf>.

الخريطة الرقم (٤)
عمليات خطف الغربيين في منطقة الساحل الأفريقي منذ عام ٢٠٠٧



المصدر: Saleck, «Sahel: Une géopolitique de l'invisible!,» p. 1.

ثانياً: إدراك المخاطر والتهديدات في المخيال الأمني السياسي للدبلوماسية الجزائرية: التوجهات الجديدة للفعل الدبلوماسي الأمني الجزائري وإدارة التهديدات والمخاطر في إطار أدوار واستراتيجيات القوى الدولية في منطقة الساحل الأفريقي

إن توسع التهديدات والمخاطر الأمنية، وكذا التنوّع والتشابك في أبعادها المختلفة في الوقت الحاضر، هو ما يجعل التطرق إليها ضمن حالة بعينها، وهي حالة الجزائر، عملية ضرورية ذات قيمة قصوى، إلا أن التطرق إليها يستدعي أولا فحص طبيعة العقيدة الأمنية

التي يستمدّ منها الأمن القومي الجزائري عناصر فلسفته وإجراءاته العملية عند التعاطي مع تلك المخاطر والتهديدات الأمنية(١٤).

ويقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكّل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنّى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحدّيات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام يمكن القول إن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقيدة الأمنية للدول هو الذي يحدّد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها. فالعقيدة الأمنية تمثل تصوّراً أمنياً يحدّد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل إلى تحقيقه. وعليه، عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصنّاع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت إلى حدّ النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبنّي القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى(١٥).

وتشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب، ومن النيجر إلى موريتانيا، مرورا بمالي، استنادا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي، والبعدين التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الأفريقية. فهي بوابة أفريقيا بالنسبة إلى أوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية، وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في أفريقيا. كما أن **إحدى** أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع، حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تنضوي الجزائر تحت ١٤ صكاً دولياً في مجال مكافحة الإرهاب. والأولوية **الثانية** هي للتنمية الوطنية والجهوية. أما الأولوية **الثالثة**، فهي صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية التي ترتكز على دعامتين:

ـ الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي: لائحة تجريم الفدية، ورفض التدخل الخارجي.

ـ استراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب في دول الميدان في الساحل الأفريقي.

(١٤) صالح زياني، «تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة،» **مجلة المفكر**، العدد ٥ ([د. ت.])، ص ٢٨٩، <http://www.univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a16.pdf>.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

ترجع الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الأفريقي إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطاً فعالاً فيها، كما أن تلك الجهود توالت كذلك في ما يخصّ معالجة مشاكل طوارق المالي والنيجر، والتهديدات الجديدة في الساحل الأفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية، خاصة في مجال خطف الأجانب، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن، وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذّى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدتها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر، ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليو ٢٠٠٩ في مؤتمر سرت، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

تحكم التحرك الدبلوماسي الأمني الجزائري مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناءً على هده الحركيات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الأفريقي، والجزائر تدرك تماماً أنها تدير عملية بالغة التعقيد، وهده العملية الأمنية تظهر في مؤشريْن(١٦):

(١) **المؤشر الأول**: الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر، والتي أضحى لزاماً إدراكها في التعاطي مع الفضاء الأفريقي المتأزم. ولذلك، فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق إلى الشراكة الجزائرية – الأفريقية، تكتيكياً وإجرائياً، إنما تتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية العسكرية، كأولوية على المقاربة الاقتصادية.

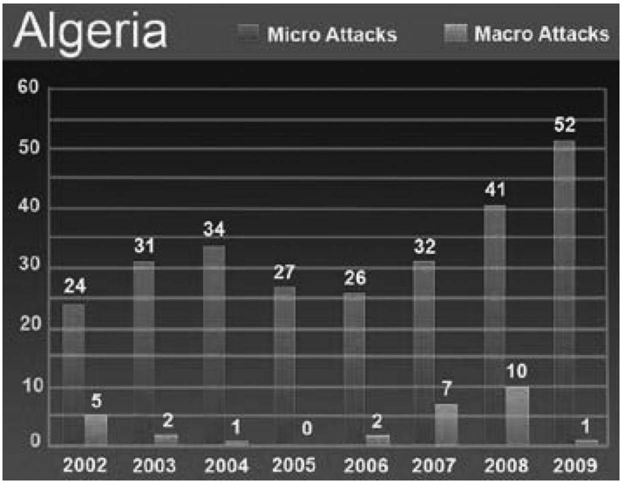
(٢) **المؤشر الثاني**: ضماناً لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجاً انكفائياً على الذات قوامه الأمننة، بآلية تتعامل مع الجريمة المنظّمة، خاصة مع سقوط النظام الليبي، وسقوط الشمال المالي منذ عام ٢٠١٢ في يد الجماعات المسلحة. ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى المقاربة العسكرية لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة، الصلبة أو الليّنة. ويبيّن الشكل التالي حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩(١٧).

---

(١٦) بوحنية قوي، «الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/201412972843923537.htm>.

(١٧) مريم براهيمي، «التعاون الأمني الأمريكي ـ الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، ص ١٤٧.

حجم الهجمات الإرهابية على الجزائر (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٩)



المصدر: C.L. Fussell, «Al Qaeda in the Land of the Maghreb: Danger or Delusion?,» *Ethos* (Naval Special Warfare Issue), no. 8 (2010), p. 12.

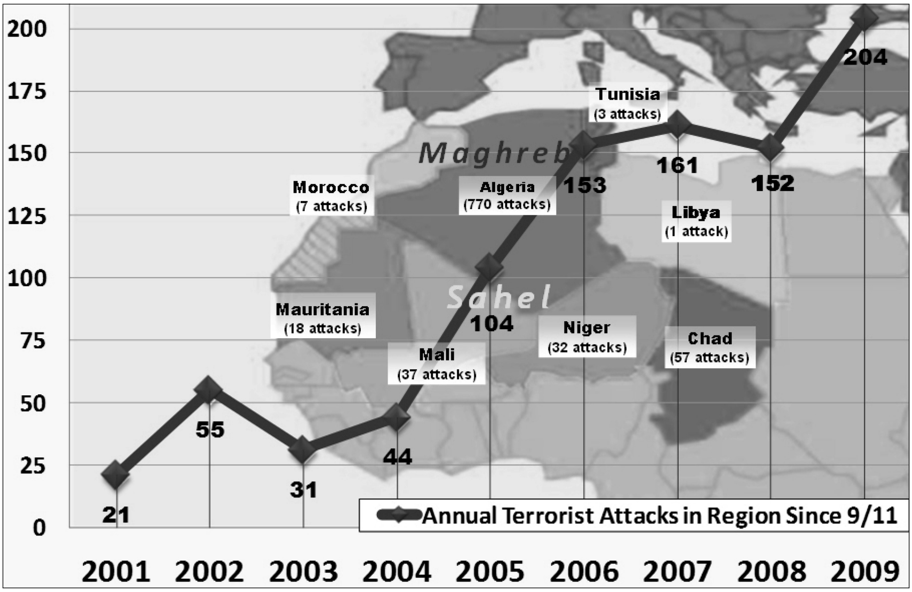
تم تسجيل أعلى نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الكبير في عام ٢٠٠٨، وأعلى نسبة من الهجمات الإرهابية ذات الحجم الصغير عام ٢٠٠٩، لكن أهم نسبة توافق بين الهجمات الصغيرة والكبيرة كانت خلال عامين متتاليين هما ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث من المهم الإشارة إلى الهجمات التي ضربت العاصمة الجزائرية عام ٢٠٠٧. ونجد أن الهجوم الذي استهدف قوات الأمن الجزائرية في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٢، وقد أدى إلى مقتل ٧ إرهابيين في منطقة قريبة من بلدة تينزاواتين في أقصى الجنوب الجزائري[١٨].

وفي عام ٢٠١٣ حصلت حادثة تغنتورين، وهدا ما جعل الجزائر ترفع من ميزانية الدفاع لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، إذ رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لعام ٢٠١٤ لتصل إلى ٢٠ مليار دولار، وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات، حيث تشكل حوالى ١٥ بالمئة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز ١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، منها ٩ مليارات للدفاع، و٦ مليارات لأجهزة الداخلية. ويُرجع المختصّون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال أفريقيا والساحل، بسبب انهيار النظام الأمني في عدد من دول المنطقة، خاصة في ليبيا ومالي، وازدياد قوة الجماعات المتشدّدة التي استفادت من فوضى السلاح، والتي تجعل الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حدودها، وهو ما تطلّب رفع موازنة الدفاع والأمن[١٩].

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١٩) Laurent Touchard, «Armée Algérienne: à quoi va servir la hausse du budget de la défense?,» *Jeune Afrique* (15 novembre 2013), <http://www.jeuneafrique.com/article/artjaweb20131115162408/>.

الخريطة الرقم (٥)
الهجمات الإرهابية التي حدثت في منطقتي المغرب
والساحل منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١



المصدر: Alexander, «Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the Rising Threat from al-Qaeda and Other Terrorists in North and West/Central Africa,» p. 2.

وجاءت هذه المعطيات في تقرير جديد للمعهد البريطاني (مجموعة جين للمعلومات) الذي يعتبر أقدم معهد في العالم يهتم بالملفات العسكرية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وركّز المعهد على ٧٧ دولة فقط، لأنها تشكل ٩٧ بالمئة من ميزانية الدفاع في العالم. وتصنف الجزائر في المركز ٢٠ عالمياً بعشرة ملايير دولار، و٧٧٠ مليون دولار عام ٢٠١٣، وهذا المركز تبوأته الجزائر بعدما ضمت الحرس المدني إلى وزارة الدفاع، ولم يعد تابعاً لوزارة الداخلية، الأمر الذي رفع من المرتبات وانعكس على ميزانية الدفاع[٢٠].

رفعت الجزائر في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موازنة الدفاع والأمن إلى قرابة ١٥٠٠ مليار دينار (نحو ٢٠ مليار دولار أمريكي) وفقاً لمشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٤،

(٢٠) «الإنفاق العسكري يرتفع عالمياً عام ٢٠١٤، وقد صنّف المغرب في المركز ٤٤، والجزائر في المركز ٢٠، وإسبانيا في المركز ١٧،» **ألف بوست** (٢٠١٤)، <http://alifpost.com/%d9%88%d8%a7%d8%ac%d9%87%d8%a9/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%81%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b3%d9%83%d8%b1%d9%8a-%d9%8a%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%b9-%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a%d8%a7-%d8%b3%d9%86%d8%a9-2014-%d9%88%d8%a7%d9%84>.

وهو ما يفوق الموازنة المخصّصة للقطاعات الأخرى. ونصّ مشروع قانون الموازنة الذي عرضه وزير المالية كريم جودي أمام نواب المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى في البرلمان الجزائري) على رفع قيمة موازنة الدفاع إلى أكثر من ٩٥٥,٩ مليار دينار (حوالى ١٣ مليار دولار)، وموازنة وزارة الداخلية إلى أكثر من ٥٤٠,٧ مليار دينار (نحو ٧ مليارات دولار أمريكي).

وتتزامن هذه الخطوة مع زيادة المخاطر الأمنية التي تواجهها الجزائر، بداية من التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي والمخاطر الأمنية الناتجة من الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة في المنطقة، بسبب فوضى السلاح في ليبيا مع انهيار النظام الأمني هناك. واضطرت الجزائر إلى حشد الآلاف من جنودها على الحدود مع ليبيا ومالي والنيجر لتشديد المراقبة ومنع تسلل الإرهابيين من تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي».

وكان معهد البحث الاستراتيجي الدولي المقرّب من حلف الناتو ومقره بروكسل، صنّف في تقرير لعام ٢٠٠٩، الجيش الجزائري في المركز الثاني أفريقياً بعد مصر من حيث التسليح والتجهيز، وفي المركز الـ ٢٠ عالمياً، وفي المركز الثامن بين جيوش الدول الإسلامية.

كما صنّف تقرير مركز البحوث الدفاعية الأمريكي الجيش الجزائري من حيث مستوى التحكّم في التكنولوجيا الدفاعية الحديثة، والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية المعقّدة في التكنولوجيا الحديثة، في المركز ٢٥ عالمياً، وفي المركز الثالث عربياً عام ٢٠٠٩ من حيث مشتريات الأسلحة بعد الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية[٢١].

وقال الخبير في الاستراتيجيا العسكرية د. محمد خوجة: «إنه منذ قيام الحرب في ليبيا ارتفعت ميزانية الدفاع في الجزائر بسبب تضاعف حجم التحديات التي تواجه تأمين الجنوب، وأحسن تبرير على ذلك الاعتداء على مجمع تغنتورين الغازي، الذي أكد أن حرب ليبيا والحرب في مالي انعكسا سلباً على الوضع الأمني في الجنوب الجزائري». وقد تعرضت الجزائر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لأكبر عملية إرهابية منذ تفجيرات عام ٢٠٠٧ التي استهدفت مقر الحكومة ومكاتب الأمم المتحدة في العاصمة الجزائر، والتي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى، كما ذكرنا سابقاً. وراح ضحية الهجوم على منشأة تغنتورين في منطقة عين أميناس في محافظة إيليزي في أقصى جنوب شرق الجزائر على الحدود مع ليبيا، ٢٧ عاملاً أجنبياً، فضلاً عن سقوط ٢٩ من منفّذي العملية، التي أعلن تنظيم «الموقعون بالدم» التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مسؤوليته عنها. وشكّل هذا الهجوم علامة فاصلة بين الموقف الجزائري المتحفّظ على أي تدخل عسكري أجنبي في المنطقة، وتفهم الجزائر بعد ذلك للتدخل الفرنسي في شمال مالي لدحر الجماعات المتشدّدة المتمركزة على حدود الجزائر، ما دفع الكثير من المحللين إلى التساؤل عن التوقيت الذي وقع فيه هذا

(٢١) «الجزائر ترفع موازنة الدفاع والأمن إلى قرابة ٢٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤،» أرابيك نيوز (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، <http://arabic.news.cn/economy/2013-10/29/c_132839158.htm>.

الهجوم. وبحسب خوجة، فإن التدخل، وتأمين الجنوب الجزائري بمساحته الشاسعة، يتطلبان بناء منشآت وإعادة النظر في السياسات الأمنية في المنطقة، وهذا مكلف جداً مالياً.

بدوره، حذّر أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر د. عبد الرزاق صغور من خطر تدهور الوضع الأمني في دول الجوار على الجزائر. وقال: «إن ارتفاع موازنة الدفاع والأمن في الجزائر لا يمكن ربطها بالدول المجاورة، بل يندرج هذا الارتفاع ضمن إطار دولة كبيرة تبحث عن دور لها. والجزائر لا تعيش في وضع مخيف، كما يراد أن يصور له». وأضاف مؤكداً أن هذه الموازنة لها علاقة بالتحديات الأمنية، لكنها ليست موازنة تحضير للحرب، بل تندرج ضمن الموازنات الكلاسيكية واستمرار الجيش في أداء مهامه[٢٢].

ويرى جان بيار فيليو أن الجزائر والدول الأخرى المستهدفة من طرف الإرهاب، لها ماض طويل في مكافحة الشبكات الإرهابية، لكن لا يمكنها مواجهة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود على غرار القاعدة بمفردها من دون مساعدة دولية. وعليه، فإن دور المنظمات الأمنية الإقليمية مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك، والتنسيق في ما يتعلق بالقوانين وعمل المخابرات بتبادل المعلومات اللازمة، والاستفادة من التطور العسكري والقدرات العسكرية المهمة على مستوى العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن من دون إقامة قواعد عسكرية[٢٣].

وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المناسبات بتمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة. ولعل أكثر ما ميّز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة، بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس، لا محالة، على كافة منطقة الساحل. وقد ركّزت الجزائر كثيراً على إيجاد حلّ سلمي لهذه الأزمة، وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد. كما حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، وفي الوقت الذي يحظى فيه هذا الخيار بإجماع من قبل بعض الدول الأفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، وانتهى الأمر بتدخل عسكري فرنسي[٢٤]. ويمكن القول إن سرعة القرار الفرنسي جاء نتيجة المعطيات الجديدة التي حاولت الجماعات المسلحة فرضها على الأرض بالزحف جنوباً باتجاه العاصمة «باماكو»،

(٢٢) «هاجس التهديدات الأمنية يدفع الجزائر إلى رفع موازنة الدفاع وزيادة مشترياتها من الأسلحة،» **القدس العربي**، ٢٠١٣/١٢/٤، <http://www.alquds.co.uk/?p=110451>.

(٢٣) براهيمي، «التعاون الأمني الأمريكي ـ الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية،» ص ١٤٤.

(٢٤) محمد الأمين بن عائشة، «بوتفليقة مهندس ومنفذ السياسة الخارجية الجزائرية،» <http://www.maqalaty.com/29692.html>.

وهو ما يعني رغبة في السيطرة بشكل كامل على كل أراضي دولة مالي، الأمر الذي يعطي قوة للتنظيمات المسلحة التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، بما يهدد المصالح الفرنسية في تلك المنطقة الحيوية. إلا أن خلفيات التدخل الفرنسي لا يمكن اختزالها في الخطر الإرهابي فقط، وإنما تقف وراءها أيضاً مصالح اقتصادية، إذ تمثل مالي وشمال غرب أفريقيا على نحو عام مورداً مهمّاً لليورانيوم والنفط والغاز والذهب واللؤلؤ والكوبالت، وتخشى فرنسا من أن تحول الجماعات الأصولية في شمال مالي دون الاستثمار الواسع في تلك المنطقة التي لم تستغل كاملا بعد. وتكفي الإشارة إلى رغبة فرنسا في تعزيز وجودها حفاظاً على مصالحها الواسعة في المنطقة المجاورة لمالي، وخصوصاً في النيجر، حيث تتزوّد بنحو ٨٠ بالمئة من اليورانيوم الخام[٢٥].

ورغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان عن الدعوة إلى تكثيف الجهود، ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهـاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية، بعد خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكّل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الأفريقي أو في الصومال أو أية منطقة تشهد نشاطاً للجماعات الإرهابية.

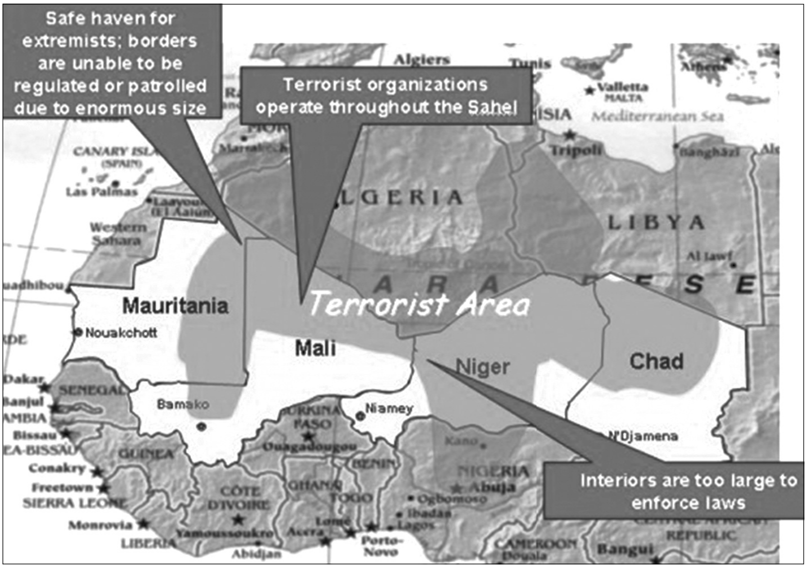
ويرتبط الدور الجزائري في الساحل الأفريقي أساساً بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير، ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر. فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة، وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبرّراً للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلاً في المنطقة، والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم العمل على مكافحتها، تشكل تحدياً للأهداف الأمريكية، وذلك انطلاقاً من سببيْن رئيسييْن: السبب **الأول** هو أن الجهود الجزائرية والإقليمية للحدّ منها، ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي، في حالة نجاحها في التخلص، أو حتى التقليل، من حدة وانتشار هـذه التهديدات، سيخلق نوعاً من الاستقرار الأمني في المنطقة، وبذلك سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الأفريقي، لأن دول الساحل الأفريقي التي إن وجدت أن في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية، ويحسن من الوضع الأمني في دولها، ويحقق لها الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وخاصة أن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتها، والذي من الممكن أن يتحول

(٢٥) إيمـان أحمـد عبد الحليـم، «حسابـات باريـس: عوائق التدخل العسكري الفرنسي في شمـال مالي،» **السياسة الدولية** (٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، <http://www.siyassa.org.eg/newscontent/2/105/2907/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa/%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7/%d8%ad%d8%b3%d8%a7%d8%a8%d8%a7%d8%aa-%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b3.aspx>.

إلى تدخل عسكري، كما حدث مع أفغانستان. وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا (Africom)، إذ رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها[٢٦]. وقد أصبح الساحل الأفريقي مستهدفاً منذ عام ٢٠٠٢، حيث تم إطلاق برنامج «بان ساحل» المكثف الذي يهدف إلى تعزيز الأمن على الحدود، وزيادة القدرة على محاربة الإرهاب في أربع دول، هي: مالي والتشاد والنيجر وموريتانيا. هذا البرنامج أصبح يعرف بـ «ترانس صحراء» منذ عام ٢٠٠٥، وستتوسع الدول المشاركة في البرنامج لينضم إليها كلّ من الجزائر وبوركينافاسو والمغرب ونيجيريا والسنغال وتونس، وبذلك ترتفع ميزانية البرنامج إلى ما يناهز ١٠٠ مليون دولار. ولبرنامج «ترانس صحراء» جناح عسكري يعمل تحت مظلة العملية التي تعرف بـ «انديرينغ فريدوم» الهادفة إلى مكافحة المنظمات الإرهابية العاملة في المغرب الأفريقي وفي الساحل واعتقال أفرادها[٢٧].

الخريطة الرقم (٦)

البرنامج الأمريكي «بان ساحل» المكثف لمحاربة الإرهاب في الساحل الأفريقي



المصدر: «Maghreb et Afrique: La Grande alliance France-Israël-Etats-Unis (Coulisses de l'impérialisme en Afrique),» R-sistons à l'intolérable (14 janvier 2011), <http://r-sistons.over-blog.com/article-pan-sahel-algerie-france-us-israel-vers-la-partition-coulisses-d-un-assassinat-64954220.html>.

(٢٦) بن عائشة، المصدر نفسه.

(٢٧) Maya Kandel, «Les états unis, l'afrique et la guerre au mali,» Fondation Jean-Jaurès, Orion-Observatoire de la défense, no. 22 (7 février 2013), pp. 1-2, <http://ddata.over-blog.com/xxxyyy/2/48/17/48/fichiers-pdf/think-tanks/orion/n-22-les-etats-unis--l-afrique-et-la-guerre--au_mali.pdf >.

والسبب **الثاني**، لأن الجزائر رفضت دائماً أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعّل من نشاطاتها في الساحل الأفريقي، وتعزّز تعاونها مع دوله تفادياً لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية[٢٨].

خاتمة

من التحدّيات الأمنية تحدّي إصلاح قطاع الأمن، وبناء مقاربة ذات بعد استراتيجي، ومنطق عملياتي جديد ذا منطلقات إدراكية استراتيجية خاصة ودقيقة بمنطقة الساحل الأفريقي.

تتلخص التحديات الأمنية في ضرورة بناء استراتيجيا استباقية ويقظة للحماية من الأزمات المحتملة، مع تطوير حركيات تفاعل عسكري للإدارة المشتركة للحدود، خاصة مع دول الجوار، إضافة إلى تطوير دبلوماسية وقاية نشيطة لاحتواء التأثيرات المحتملة من أجل ضمان الأمن القومي الجزائري. ولا ننسى البعد الإنساني لتطوير آليات فهم التركيبات الأنثروبولوجية، وليس فقط السياسية، لأن فهم التناقضات من شأنه أن ينفع في التأثير في الأزمات، ونظراً إلى طول الحدود لا بد من دعم وتمويل الجيش الوطني الشعبي بالآليات والتكنولوجيات المتطورة المناسبة، تسهيلاً لنمط المراقبة الإلكترونية للحدود بالسرعة المطلوبة.

إن إصلاح القطاع الأمني عملية تحوّل قد تكون سريعة في بعض الأحيان، متدرجة ومتقطعة في أحيان أخرى، وهي توفر الفرص والمسؤوليات الكفيلة ببناء مؤسسات أكثر شمولاً وأقل تمييزاً في القطاع الأمني. وهناك قضية ذات صلة، وهي التمثيل الإثني داخل الأجهزة الأمنية، ففي الدول المتعددة الإثنيات، ينبغي للأجهزة الأمنية أن تعكس تركيبة المجتمع إذا كان المراد أن يثق السكان بها، وإذا كان المراد أن تكون قادرة على القيام بمهمتها.

وثمة ارتباطات قوية بين عملية إصلاح القطاع الأمني وعملية نزع السلاح وإعادة الاندماج ضمن إطار بناء السلام بعد الخروج من الصراع، بحيث تؤكد لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا أن من الأفضل دراسة القضيتين معاً وغالباً كجزء من برنامج شامل لتطوير الأمن والقضاء[٢٩]. فهل الجزائر قادرة على بناء مقاربة تقوم على

---

(٢٨) بن عائشة، المصدر نفسه.

(٢٩) ميغان باستيك، «الدمج الجنساني في إصلاح القطاع الأمني بعد انتهاء الصراع،» في: مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والمعهد السويدي بالإسكندرية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٨**، فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن، وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٧.

نموذج فكري وعملياتي ينطلق من التجارب العالمية في معالجة الأزمات من منطلق إصلاح قطاع الأمن في منطقة البلقان، مثلاً؟

ما يمكن استخلاصه كذلك هو أن الاختلافات الحاصلة في مسألة بناء/تأسيس إطار عملياتي واضح وإستراتيجيات فعالة في مجال إدارة المخاطر والتهديدات، قدمت عدم تجانس التحليلات حول طبيعة ومورفولوجية الظاهرة الأمنية المعقّدة في منطقة الساحل الأفريقي، ما سيؤدي إلى إنتاج بناءات فكرية تنبؤية حول مستقبل الحركيات الأزماتية في المنطقة وأثرها في الأمن القومي الجزائري.

ويمكن القول إن كثيراً من السياسات الأمنية المتصلة بالدبلوماسية الجزائرية في المجال الأمني تتمحور حول استحداث أنظمة جديدة وتنفيذها، سواء بالاشتراك مع القوى الخارجية أو وحدها، على أنه من المهم إدراك أهمية الأنشطة ذات الصلة. يضاف إلى ذلك أن الأنظمة هي في جوهرها «إصلاحية». ومن هنا، فإنها قد تعتبر غير ملائمة لمهمة إدخال تحولات على العمليات الاجتماعية ـ الاقتصادية الضمنية التي تفرزها منطقة الساحل الأفريقي. لقد طور الجدل النظري حول مسائل الأمن على المستوى الدولي أدوات مثل: حلّ النزاعات، الوقاية من النزاعات، الدبلوماسية الوقائية، والإدارة غير العسكرية للأزمات، وتنظيم الحياة بعد النزاعات والحروب (إعادة الإعمار). وعلى العموم، هناك إدراك على المستوى الدولي بأن الأزمات العسكرية، والنزاعات المسلحة أيضاً، تستلزم حلاً غير عسكري، وفي العادة حلاً سياسياً؛ هذه المقاربة في حدّ ذاتها تتضمنها مقولة كلاوزوفيتش (Clauzewitz) الشهيرة، بأن «الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، ولكن بطريقة عكسية. فحتى في حالة النصر العسكري ونهاية الحرب، فإن إقرار السلم والأمن هو حلّ ومسار سياسي، وفي النهاية ليس عسكرياً. وإضافة إلى كل المسائل التقنية، هناك حاجة ضرورية إلى مقاربة استراتيجية تتصل بثلاثة مستويات: عسكرية، واقتصادية، وأمنية، لمواجهة التهديدات المتعلقة بمنطقة الساحل الأفريقي من طرف الجزائر، تتضمن حماية الأمن الجزائري بأية وسيلة، خاصة في ظل الضغوط والمساومات الخارجية □

دراسات